لا يجوز الترشح لمن لم يتقدموا في الانتخابات السابقة والانتخاب يتم من خلال المقترعين سابقاً

مراد لـ«الوطن»: تسمية اللجان القضائية الفرعية في المحافظات التي ستجري فيها إعادة انتخابات لبعض مجالسها المحلية

| محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات المستشار جهاد مراد أنه فور تبليغ اللجنة بالمرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد في إعادة الانتخابات في بعض مجالس الإدارة المحلية في محافظات ريف دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس والتي سوف تجري يوم ١١ من الشهر القادم، اجتمعت اللجنة وتمت تسمية أعضاء اللجان القضائية الفرعية في هذه المحافظات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مراد أنه عملاً بأحكام المادة ١١ الفقرة «د» وجهت اللجنة العليا اللجان القضائية الفرعية للتقيد بمضمون المرسوم رقم ٢٧٧ وأيضاً التقيد التام بالأحكام القضائية الصادرة عن القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا والتي حازت قوة القضية المقضية.

وأشار إلى أن المرشحين الذين يحق لهم التقدم إلى الانتخابات هم فقط المرشحون الذين تم اعتمادهم نهائياً من لجان الترشيح واللجان القضائية الفرعية في الانتخابات المقرر إعادتها، موضحاً أنه بمعنى لا يجوز لمرشحين آخرين لم يتقدموا في الانتخابات الماضية أن يتقدموا لهذه الانتخابات.

ولفت مراد إلى أن الانتخاب يكون من المقترعين الذين مارسوا حقهم الانتخابي في المرة الأولى حسب القوائم الانتخابية الموجودة في المركز الانتخابي كما ورد في المادة ٧٦ من قانون الانتخابات العامة والتي نصت أنه في حال الاعتراض يتم الانتخاب من المقترعين الذين مارسوا حق الانتخاب في هذا المركز.

«تم التنسيق مع «الإدارة المحلية» لتأمين كل اللوازم للعملية الانتخابية»

وأضاف: في حال أن المركز الانتخابي لم تتم فيه انتخابات وفاز الأعضاء بالتزكية ففي هذه الحالة يتم الانتخاب من الناخبين الذين يتوافر فيهم شروط الانتخاب وفق ما تنص المادة ٩١ من قانون الانتخابات العامة.

وأشار مراد إلى أنه تم التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة من أجل استكمال كافة اللوازم لنجاح العملية الانتخابية، موضحاً أن وزير الإدارة المحلية أوعز للمحافظين في المحافظات المعنية في الانتخابات لتأمين كل لوازم العملية الانتخابية.

وأوضح مراد أن قانون الانتخابات العامة حدد مهام اللجان القضائية الفرعية، موضحاً أنه من هذه المهام التحضير للانتخابات من حيث تحديد مراكز الاقتراع والإشراف على إحصاء نتائج الانتخابات الواردة من مراكز الانتخاب في الدوائر الانتخابية التابعة لها.

وبين مراد أن من مهام هذه اللجان أيضاً البت في الطعون الواردة إليها بشأن القرارات الصادرة عن لجان المراكز الانتخابية، إضافة إلى الإشراف على فرز الصناديق المعترض عليها في حال تم الاعتراض على هذه الصناديق، بالإضافة إلى الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات مجالس الإدارة المحلية.

وأكد أن اللجنة القضائية العليا سوف تقوم بالإشراف على عملية الانتخاب وسوف تتم موافاتنا بكل جديد من اللجان القضائية الفرعية، مشيراً إلى أنه سوف تتم معالجة أي عائق من الممكن أن يعترض العملية الانتخابية، مضيفاً: سوف نكون على مسافة واحدة من جميع المرشحين ونتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حرية ممارسة الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها ومراقبتها.

مشروع لرفع الغرامات على مخالفات «النظافة»

انهيار جدار منزل في دمشق القديمة.. وعبود لـ«الوطن»: ٢٥ مالكاً تم إنذارهم هذا العام والكشف مستمر عن سلامة المباني

| فادي بك الشريف

مخاوف كبيرة مع بداية الشتاء من حدوث أي انهيار لأجزاء من المباني وخاصة القديمة منها، كان آخرها انهيار جدار لمنزل في حي باب شرقي بدمشق القديمة تقطن فيه ثلاث سيدات مسنات من دون أي أضرار أو إصابات بشرية.

«الوطن» تواصلت مع مديرة دمشق القديمة أميمة عبود لتؤكد أن الانهيار جاء بسبب الأمطار، وعليه اتخذت المديرية إجراءات ترحيل الأنقاض تمهيداً لإعادة بناء الجزء المنهار وتدعيمه على نفقة المالكين لأنه أملاك خاصة.

وحسب عبود تتكفل المحافظة بأعمال ترميم الأبنية «أملاك دولة»، مضيفة: في مثل حالة انهيار الجدار تقوم المديرية بإزالة الأنقاض وترحيلها ومتابعة أعمال إعادة التأهيل، مشددة على ضرورة تفعيل الشكاوى.

وأكدت عبود وجود كشف دوري مستمر عن المباني للتأكد من سلامتها، كاشفة عن توجيه إنذارات هذا العام لـ٢٥ شاغلاً للمباني بعد لحظ الحاجة إلى إجراء أعمال صيانة أو تدعيم، حيث تم التقيد بمضمون الإنذارات واتخاذ الإجراءات اللازمة من المواطنين الشاغلين، لتلافي أي تراخي.

ولفتت إلى إجراء أعمال تعزيل المطريات تلافياً لأي تجمعات للمياه، ناهيك عن التنسيق مع شركة الصرف الصحي فيما يخص الريغارات، منوهة بالجولات اليومية المستمرة على المنطقة.

وفي سياق متصل بعمل المحافظة ضمن الجانب الخدمي، كشف المشرف على مجمع الخدمات في محافظة دمشق عماد العلي لـ«الوطن» عن توريد ٤٠٠ حاوية خلال شهر ضمن عقد مبرم مع «الإنشاءات المعدنية» لتخصيصها لعدد من الأحياء التي تعاني وجود نقص، ولاسيما أن عدداً كبيراً من المناطق بحاجة إلى ترميم بالعدد المطلوب والكافي.

ولفت العلي إلى العمل على إصلاح عدد من الحاويات، مبيناً وجود ٦ آلاف حاوية نظافة في دمشق لتغطية الحاجة، علماً أن المناطق الضيقة لا يمكن وضع الحاويات فيها بحيث يتم سحبها عبر العمال، مؤكداً وجود نقص بعمال النظافة بنسبة ٤٠ بالمئة مقارنة مع ما قبل الأزمة.

«العلي: ٤٠ بالمئة نقص بعمال النظافة و٩ آلاف خالفوا قانون النظافة»

هذا وأكد تقرير صادر عن المديرية أنه تم منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول، ترحيل ٨٠٠ ألف طن نفايات من مدينة دمشق، على حين قدرت كمية الأتربة والأنقاض المرحلة بـ٣٨٠٠ متر مكعب، إضافة لترحيل ٢٣٨ طناً من كمية النفايات الورقية بعد القيام باستلامها من الجهات العامة خلال الفترة نفسها تنفيذاً لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء المتضمن الاستفادة من النفايات الورقية الناتجة عن العمل الإداري في كل الجهات العامة، كما بلغت كمية النفايات الطبية المرحلة من المنشآت الطبية ١١٥٠ طناً.

هذا ونظمت المديرية أكثر من ٩ آلاف ضبط بحق المخالفين لقانون النظافة رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٤.

ودعا العلي إلى ضرورة التقيد بمواعيد رمي القمامة ووضعها في الأماكن المخصصة لها، والالتزام بقواعد النظافة العامة وعدم رمي الأنقاض والأتربة ومخلفات الترميم والبناء خارج الحاويات أو في الطرق الرئيسية.

وأكد المشرف على مجمع الخدمات أن هناك لجنة مشكلة لتعديل قانون النظافة، ذاكراً أن المحافظة وضعت مقترحات أبرزها رفع الغرامات على مخالفات النظافة، ولاسيما أن الغرامة الموضوعة حالياً لا تتجاوز ألفين ليرة.

كلام رسمي جداً

توضيح من الزراعة: الأحطاب توزع بموجب البطاقة العائلية لمرة واحدة

إلى صحيفة الوطن

ورد في صحيفتكم بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠٢٣ تحت عنوان «منع نقل الحطب إلى خارج اللاذقية...» في إحدى الفقرات أنه بإمكان المواطنين الحصول على الأحطاب عبر البطاقة الذكية، وعليه:

يرجى التوضيح أن عمليات بيع الأحطاب للأخوة تتم وفق القرار ١٣١ / ت تاريخ ٢٨ /١١/ ٢٠٢٢ حيث تضمنت الفقرة (أ) من المادة ١: يتم بيع الأحطاب الحراجية المتواجدة ضمن مراكز التجميع التابعة لدوائر الحراج في مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظات للمواطنين وبما لا تتجاوز الكمية ١ طن بسعر /٥٠٠٠٠٠/ خمسمائة ألف ليرة سورية ولمرة واحدة بموجب البطاقة العائلية على أن يتم مهرها بالخاتم المعتمد.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
المهندس محمد حسان قطنا

يستفيد منه ١٢٠٠ حرفي في اللاذقية

بيع الغاز الصناعي للحرفيين بسعر الكلفة

| اللاذقية– عبير محمود

كشف رئيس اتحاد الحرفيين في محافظة اللاذقية جهاد برو لـ«الوطن» عن موافقة الإدارة العامة لمحروقات– وزارة النفط والثروة المعدنية ولجنة محروقات في اللاذقية على مطلب الاتحاد فيما يخص منح الحرفيين أسطوانات غاز صناعية بموجب الشهادة الحرفية.

وأوضح برو أن الخطوة الأولى تمت بموافقة الجهات المعنية لحصول الحرفيين على الغاز الصناعي (بسعر التكلفة) بموجب الشهادة الحرفية، مضيفاً إن الحرفي حالياً بانتظار أن يتم إصدار بطاقات إلكترونية بموجب الشهادة الحرفية التي يتم منحها من قبل الجمعيات الحرفية، ليتحول القرار إلى واقع ملموس يستفيد منه أصحاب الحرف مباشرة.

وقال رئيس اتحاد حرفيي اللاذقية: إن فرع الاتحاد ينتظر إجراءات الجهة المعنية شركة «تكامل» لإصدار البطاقات المخصصة للحرفيين بموجب الشهادة الحرفية، وعليه يتمكن الحرفي من شراء الأسطوانات الصناعية بسعر محدد وزارياً كسعر التكلفة (١٥٠ ألف ليرة) بعيداً عن الابتزاز بالسوق السوداء التي يتضاعف فيها هذا السعر تقريباً، منوهاً بأنه حتى الآن لم يتم تسليم أي بطاقة بانتظار قوائم صادرة من شركة «تكامل».

وذكر برو أن الاتحاد يضم ١٢٠٠ حرفي يعملون بحرف متعددة منها (المطاعم والفنادق والمقاهي – الحلويات والمعجنات – المواد الغذائية والألبان والأجبان – لحام الأوكسجين)، مبيناً أنه تم اعتماد آلية منح البطاقة المخصصة لاستلام الغاز للحرفيين المكلفين بضريبة الدخل والملتزمين بها بموجب إيصالات دفع، وتقديم قائمة بأسمائهم للجهات المعنية بالمحافظة.

وأردف بالقول: الموافقة المبدئية أدت لارتياح كبير لدى الحرفيين وتشجيعهم على الاستمرار بالعمل في ظل الصعوبات التي يعانون منها وخاصة في تأمين الغاز حيث يعتمد عليه العديد من الحرفيين كمادة إنتاج رئيسية، وتشكل إحدى أكبر المعوقات للعمل وزيادة الأعباء المادية بشكل عام.

وفيما يخص انعكاس هذا الإجراء على أسعار ما ينتجه الحرفي، بين برو أن تخفيف الأعباء المادية على الحرفي لا شك سينعكس إيجاباً على حركة الإنتاج ونأمل أن يساهم في استقرار الأسعار وبالتالي ينعكس على المواطن بشكل إيجابي.

كما أشار برو إلى أن الاتحاد كان قد طالب مراراً وتكراراً منذ عامين عبر المؤتمرات والكتب الموجهة إلى الجهات المعنية وعبر وسائل الإعلام بتخفيف معاناة الحرفيين من شراء الغاز الصناعي من السوق السوداء وإعادة منحه عبر الشهادة الحرفية، ومؤخراً منتصف العام الجاري تم توجيه كتاب إلى وزارة النفط والثروة المعدنية حول هذا الأمر.

وحسب الكتاب – الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – طالب اتحاد الحرفيين في اللاذقية بإعادة منح الحرفي الغاز الصناعي بموجب الشهادة الحرفية كما كانوا يحصلون عليها سابقاً لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠، بعد أن أوقفتها شركة سادكوب إلا بعد الحصول على الترخيص الإداري أو الصناعي علماً أنه كان هناك تعليمات صادرة من وزارة النفط بموجب كتاب رقم ١٧٠٠/ص غ بند رقم ٢، بتحديد الفعاليات التي تخصص بكمية الغاز غير الحاصلة على التراخيص الإدارية والصناعية والسياحية ويتم إعطاؤهم الغاز بموجب الشهادة الحرفية.

«التنين» يضرب البيوت المحمية بطرطوس وتضرر بالشبكة الكهربائية

صندوق الكوارث: مئة بيت بلاستيكي تضررت بنسب من ٣٠ - ١٠٠ بالمئة

| طرطوس - ربا أحمد

تعرضت محافظة طرطوس خلال اليومين الفائتين لرياح قوية وعواصف رعدية وأمطار غزيرة، خلفت وراءها أضراراً في قطاعي الزراعة والكهرباء بمنطقتي طرطوس (سهل عكار) وبانياس(الروضة).

فلاحون كثر من الذين تضررت بيوتهم المحمية جراء التنين البحري والرياح القوية تواصلوا مع «الوطن» مؤكدين أن الأضرار بالبيوت البلاستيكية كبيرة وشملت النايلون والحديد والشتول وقالوا: «هذه الزراعة كل حيلتنا ووضعنا فيها كل ما نملك» مطالبين بأهمية السرعة القصوى بالتعويض لأن الخسائر كبيرة ومعظم كلف هذه البيوت المحمية تمت بالدين من الصيدليات الزراعية والمصرف الزراعي، آملين تعويضهم بالمبالغ اللازمة لإعادة ترميمها كما كانت.

مدير صندوق تعويض الجفاف والكوارث الطبيعية في مديرية زراعة طرطوس حيدر شاهين أوضح لـ«الوطن» أن البيوت المحمية التي تضررت كانت بمعظمها في قريتي القبيبة وسمكة في سهل ميعار شاكر وفي قرية المنظار إضافة إلى قرية الروضة في بانياس، وبينت التقارير الصادرة حتى الآن تضرر ما يتجاوز مئة بيت محمي مزروع بالبندورة والباذنجان والخيار، والأضرار متفاوتة بين ٣٠–١٠٠ بالمئة.

واكد أن كوادر الوحدات الإرشادية في المناطق المتضررة مع كوادر الصندوق توجهت لحصر الأضرار من حيث نوع الضرر ونوع المحصول وتشخيص الحالة الفنية للمحصول المتضرر ليتم إعداد قوائم اسمية للمستحقين بالتعويض.

وعن حجم التعويض الذي يمكن أن يقدمه الصندوق، أفاد شاهين بأن مديرية الصندوق بطرطوس تقوم الآن بمراسلة دائرة الاقتصاد بوزارة الزراعة للحصول على الأسعار المعتمدة لديها لتحديد كلف الضرر لأن أسعار المستلزمات الزراعية متغيرة ليتم بعدها احتساب الخسائر وتقدير التعويض.

ومن ناحية أخرى أوضح مدير الشركة العامة لكهرباء طرطوس عبد الحميد منصور أن أضرار الكهرباء خلال عواصف الليلتين الفائتتين تركزت في قرى سهل عكار وقرى بانياس وبأضرار بسيطة بالشبكة نتيجة قوة الرياح وتم إعادتها لوضعها السابق وعملها بشكل كامل، مشيراً إلى أن كوادر الشركة اتخذوا تدابيرهم الاحترازية قبل العاصفة بالصيانات اللازمة للشبكات وبوضع موانع صواعق للمحولات وقص للأشجار.

بدوره مدير الموارد المائية بطرطوس محمد محرز أكد أنه لا أضرار على المسيلات المائية في جميع المناطق ولم يحصل أي اختناق في أي منطقة.

«الأرصاد: لا خوف من تكراره خلال الأيام القادمة»

بينما أوضح عهد إسمندر مدير الأرصاد الجوية بطرطوس أن لا خوف خلال الأيام القادمة من سرعة الرياح أو الأضرار المرافقة لها لكونها ستتراجع من ٧٥ كم/سا إلى ٥٠ كم/سا وهذا لا يحدث أضراراً، إضافة إلى أن التنين البحري يتشكل بحالة الغيوم الكثيفة المرافقة لرياح قوية، على حين أن الأجواء خلال الأيام القادمة ستكون غائمة جزئياً مع زخات مطرية متفرقة.